او الاستقبال قدر المضارع وقد اغفلوه وجواز الامرين فيما ذكر
محله في غير صلة الموصول اى غير ال اما في الصلة المذكورة فيتعين
تقدير الفعل ويمتنع تقدير الاسم وقد اشار الى ذلك بقوله الا في
الصلة للموصول الاسمي غير ال فانه لا يقدر اسما بل يتعين تقديره
فعلا فيقدر استقر بلا خلاف كما في المغني لان الصلة لا تكون في
الموصولات غير ال الا جملة وقد علمت مما سبق ان في ذلك العامل
المتعلق ضمير مستقر هو نحذف ذلك العامل وجيء حذف انتقل
الضمير الذي كان فيه وسكن في الظرف او الجار والمجرور وبقي
الضمير مرتفعا بذلك الظرف او المجرور كما كان مرتفعا بذلك لنيابة الظرف
او المجرور عن ذلك العامل ومن ثم لم يجز اظهار ذلك العامل وسمي
كل من الظرف والجار والمجرور مستقرا لاستقرار الضمير فيه بعد
حذف عامله وكان الاصل ان يقال مستقر فيه فحذفت فيه تخفيفا
على المتكلم على ما تقدم ثم لا يخفى ان هذا اى القول بوجوب تقدير
المتعلق في هذه المواضع عاما مطلقا وانه لا يسمى الظرف مستقرا
الا حينئذ اى حين تقدير ذلك المتعلق عاما تبع فيه المص اطلاق
غالب النحاة ولا معول عليه فلا يجب في هذه المواضع تقدير المتعلق
عاما مطلقا بل يجوز تقديره خاصا حيث قامت قرينة على المخصوص
فيقدر في نحو زيد من العلما معدود وحينئذ يكون ذلك المتعلق
جائز الحذف لا واجبه وفي المغني وتوهم جماعة امتناع حذف

الكون

لا مستقرة

العامل

الكون الخاص ثم ابطله بما يطول واذا حذف ذلك الخاص لم ينتقل منه
ضمير الى الظرف والمجرور بل يحذف مع ضميره كما تقدم فلا يقال
لذلك الظرف والمجرور مستقر بنا على ان المستقر ما انتقل اليه
الضمير من عامل نحذف واستقر فيه وهو ما استقر واما اذا قلنا
ان المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه فيسمى ذلك الظرف
والمجرور مستقرا لانه يستقر فيه معنى عامله الخاص ويفهم منه كما
يستقر فيه معنى عامله العام كما قد منا وفهم منه وفي كلام سيد المحققين
تقدير النحاة للمتعلق عاما انما هو مجرد تمثيل وتقريب اى لانه
متعين فانك اذا قلت زيد على الفرس او من العلما او في البصرة كان
المقدر اى جاز ان يكون المقدر راكب ومعدود ومقيم اى لقيام القرينة
على الخصوص فمحل وجوب تقدير المتعلق عاما لم تقم قرينة على
الخصوص والا جاز تقديره خاصا وفي المغني ولا يجوز تقدير الكون
الخاص كهو ايم وجالس الا لدليل فيكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا
وفي كلام سيد المحققين وانما سمي هذا القسم من الظروف اى الذي
قدر متعلقه خاصا وحذف مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم
منه وتقدير خصوص الافعال لا يخرج الظروف عن كونها ظروفا فمستقرة
لان معنى ذلك المفعل الخاص استقر فيها ايضا قال ولما كان تقدير النحا
العامة هنا ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله
محذوف علم انتهى وانما كان العام ضابطا مطردا لانه لو صرح في

معلل تقدير النحاة متعلق الظرف عاما انما هو مجرد تمثيل وتقريب